



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



الهدر المدرسي في تونس قبل انتشار وباء كوفيد 19 وبعده المدرسة الإعدادية محمد محفوظ بصفاقس نموذجا

School dropout in Tunisia before and after the spread of the Covid-19 epidemic

Mohamed Mahfoud Preparatory School of Sfax as a model

د. سميرة الزعبي¹
¹جامعة صفاقس - تونس.

Key words:

Educational wastage -
educational policy -
Equal educational
opportunities -
School reform -
Covid 19.

Abstract

The paper investigates school wastage in Tunisia through an empirical study in a preparatory school in Sfax. The research relies on quantitative data on the issue while adopting a multidimensional approach giving priority to historical and political factors in the analysis. Indeed, the inadequate political treatment of the issue continues to aggravate the situation of public education in Tunisia. The complexity of the phenomenon of wastage makes it necessary to take into account the contributions of other disciplines on the subject and to go beyond such simplistic explanations as those based on purely pedagogical reasons. The Covid 19 pandemic has exacerbated the crisis of the public school, which is unable to provide online courses to students, the majority of whom are poor. We have chosen to broaden the study by supposing that the pandemic threatens the right to education, especially for vulnerable groups, and causes new forms of attrition affecting even those who are considered good students. This is a phenomenon that we propose to call "school inflation", which translates into a superficial success.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2022/04/25

المراجعة: 2022/06/07

القبول: 2022/06/14

الكلمات المفتاحية:

الهدر المدرسي

- السياسة التربوية

- المساواة أمام حق

التعليم

- الإصلاح التربوي

- كوفيد 19.

يهتم هذا المقال بالهدر المدرسي في تونس من خلال دراسة ميدانية في مدرسة إعدادية بمدينة صفاقس. انطلق البحث من معطيات كمية تخص المنقطعين واعتمد في التحليل مقارنة متعددة الأبعاد تعطي للعوامل التاريخية وللسياسات التربوية قيمة محورية. يدفع تعقد الظواهر الاجتماعية إلى العمل على الاستفادة من كل الاختصاصات المهمة بالموضوع واستبعاد التفسير المبسط للمسألة. لقد عمق وباء كوفيد 19 أزمة التعليم العمومي في تونس أمام صعوبة استبدال التعليم الحضوري بالتعليم عن بعد وهو ما استدج التفكير في الأشكال الجديدة للهدر ونتائجها على التلميذ والمجتمع. تطلب ذلك مواصلة النظر في الإحصائيات المتوفرة في المدرسة موضوع الدراسة حول التغيب والانقطاع المدرسي في زمن الكوفيد. تؤكد الأرقام الكبيرة للمتغييبين وللمغادرين هشاشة المنظومة التربوية وصعوبة تأقلمها مع المستجدات من كوارث طبيعية أو صحية أو غير ها ويزيد التعامل السياسي المتردد والمرتل مع الأزمة الوضع التربوي تعقيدا وأصبح الهدر يمس فئات واسعة من التلاميذ حتى المتميزين منهم واذ بنا أمام ظاهرة قد تصح تسميتها بالتضخم المدرسي وتتمثل في حضور متقطع وارتقاء صوري لا يعبر عن المستوى الحقيقي للمتعلم.

1- مقدمة

يساعد كسر الحدود بين الاختصاصات في دراسة الظواهر الاجتماعية. على تخطي صعوبة تعقدها. تجعلنا مجمل هذه الاعتبارات على استعداد للاستفادة من كل المدارس الفكرية وخاصة النقدية منها. (حنفي، 2019)

1.2. التعريف

مثل الهدر المدرسي موضوع عديد الملتقيات مثل المؤتمر الدولي في جنيف سنة 1971 والملتقى الدولي بتونس في ديسمبر 2017 وتعود أهمية هذا المفهوم الى قدرته على الربط بين الظاهرة والنتيجة أي بين الفشل او التسرب والكلفة المهدورة باعتبارها فرصا ضائعة على الفرد والمجموعة. يعتبر الإخفاق أو الفشل في الدراسة نتيجة سلبية تقاس عامة بالأعداد والمعدلات وهو ما قد يجعل التلميذ المسؤول الأول عن نتائجه أما مفهومي الكفاءة والمردودية فيرتبطان بالحقل الاقتصادي فالمدرسة حسب هذه الرؤية مطالبة بمردود يضاها ما رصد لها من ميزانية. يتجاوز مفهوم الهدر المستوى الفردي ليعبر عن الظاهرة في بعدها الجماعي كما يتجاوز التحليل الاقتصادي ليشمل مختلف الجوانب المحيطة

بالظاهرة إذ يعبر عن حالة " ضياع بين الحياة المدرسية والأنظمة التعليمية." (موسى، 2016، صفحة 138) ويتمثل في " كل عمل لا يحقق نتيجة كان عليه ان يحققها ". (بنسالم، 1989، صفحة 60) أما وزارة التربية التونسية فتعرف الهدر باعتباره " الانقطاع القانوني والانقطاع التلقائي والرسوب " (وزارة التربية، 2015، صفحة 37) يغطي مفهوم الهدر مجمل الظواهر المعطلة مثل اللامبالاة والتشويش والتأخير والغياب والاقصاء والتغيب وكثرة العقوبات والعنف وما ينتج على كل ذلك من تعطيل للدروس أو الحد من نجاحها كما يتنبه الى نوعية العلاقة التي تربط العائلة بالمدرسة والتي تختلف من فضاء اجتماعي الى اخر. يعمد الباحث في القياس الكمي للهدر المدرسي إلى حصر عدد المتسربين والراسبين والذين تم طردهم وقياس نسبتهم من مجمل التلاميذ المسجلين للمرة الأولى في مستوى معين من مستويات التعليم العمومي (موسى، 2016، صفحة 141).

قدمت وزارة التربية في التقرير العام للندوة الوطنية لدراسة مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية نوفمبر 2015 أرقاما مفزعة حول هذه الظاهرة حيث يبلغ عدد الراسبين في جميع المراحل 677157 بين اعدادي وثانوي منهم 82422 راسبا في السنة الرابعة ثانويا أي بنسبة 17.7% أما عن عدد المنقطعين فيبلغ 106895 بنسبة 5.5% وتبلغ أعلى نسبة من المنقطعين في السابعة أساسيا وتصل إلى 55.8% من المجموع العام للمرحلة الإعدادية. تبلغ نسبة المنقطعين من السابعة أساسيا والرابعة ثانويا 43.4% من المجموع العام. تتسبب هذه الظواهر في خسارة كبرى للمجموعة الوطنية خسارة مالية يمكن احتسابها وخسارة رمزية تمس من صورة التعليم العمومي.

نجحت مدرسة الاستقلال في تعصير المجتمع التونسي وتوحيده وفتحت امام مختلف فئاته افقا للتقني طيلة العقدين الاولين بفضل اصلاح نوفمبر 1958 الذي كرس مجانية التعليم ووحده. تغيرت أحوال المدرسة التونسية مع تفشي ظواهر العنف في الوسط المدرسي وتراجع قدرتها على ضمان ارتقاء اجتماعي لخريجها وذلك بعلاقة بعيد المستجدات العالمية والمحلية وقد تزامنت ازمة التعليم العمومي في تونس مع تطور التعليم الخاص من ناحية والتعليم الموازي غير المنظم من ناحية أخرى. واصبحت ظاهرة التسرب المدرسي بارزة ومرتبطة بظواهر أخرى مثل انحراف القصر والمتاجرة بالأطفال والهجرة السرية لفتة عمرية من المفترض أن تكون في المدارس وهو ما جعل المشهد شديد التعقيد (يونيسيف أكتوبر 2014) يعتبر التأخير المتكرر والتغيب والفشل والعنف (محجوب، 2011) والتسرب من اهم المظاهر المرتبطة بالهدر المدرسي الذي شهد اشكالا جديدة بعد تفشي وباء كورونا خاصة وان النظام التربوي التونسي ظل عاجزا عن إيجاد بديل للتعليم الحضوري في شكله التقليدي.

2. الموضوع الإشكالية والأسس النظرية المعتمدة

ما الفائدة من طرح هذه المسألة؟ ولماذا تبدو على هذه الدرجة من الأهمية؟ ان الطفولة مستقبل الشعوب ومحط امالها في الكينونة بمختلف أبعادها المادية والرمزية وهو ما يعطي للتربية ومختلف مؤسساتها قيمة مركزية في السياسات والبرامج والإستراتيجيات. حين تصبح هذه المؤسسات طاردة للتلاميذ ومستنزفة لطاقتهم يصبح المستقبل في خطر ولا بد حينئذ من طرح الاسئلة. نأمل من خلال هذه المساهمة العلمية حول الانقطاع كوجه من وجوه الهدر المدرسي والمعتمدة على عينه من المنقطعين في المدرسة الإعدادية محمد محفوظ بصفاقس في إيجاد نقطة انطلاق لمشروع اصلاح تربوي جامع في المستقبل باعتبار ان التوافق السياسي لمعالجة ظواهر الانقطاع والعنف أيسر من التوافق حول مسائل أخرى كالهوية والمضامين التربوية وغيره خاصة وأن ازمة التعليم في تونس قد طال أمدها.

ما الهدر المدرسي؟ ماهي أهم أسبابه وأبرز نتائجه على الطفل وعلى الأسرة والمجتمع؟ كيف تناولت مدارس العلوم الإنسانية المسألة؟ وما مدى قدرة البحث الميداني على تجديد الزاد المعرفي حول الظاهرة؟

سنعتمد في هذا البحث على مراجع علمية حول المسألة باللغتين العربية والفرنسية إضافة الى ما نشرته وزارة التربية حول الإصلاح التربوي منذ 2015. كما سنحاول الاستفادة من مختلف المدارس في العلوم الإنسانية باعتبار ايماننا بعجز العلوم مجزأة على دراسة الظواهر المعقدة مثل ظاهرة الهدر المدرسي وهو ما يؤكد موران في مختلف كتاباته (Morin 1999) إذ

سنويا عشرات الالاف من المنقطعين عن الدراسة (أكثر من مائة ألف سنويا في السنوات الأخيرة) " (وزارة التربية، 2016، ص 34)

2.2 مدرسة الاستقلال وشعار الحق في التعليم

أعطت تونس التعليم قيمة كبرى منذ الاستقلال ومنحت هذا القطاع القسط الأكبر من الميزانية يقول المسعدي الذي شغل كاتب الدولة للتربية القومية " في بيان له بتاريخ 28 ديسمبر 1960 " انه لما يشرف هذه الأمة و حكومتها أن تكون أكبر نسبة مئوية في الميزانية العامة للدولة هي النسبة و الزيادة التي حظيت بها ميزانية كتابة الدولة للتربية القومية" كما قامت تونس بأول إصلاح تربوي بعد الاستقلال لمعالجة النقص التي تركها الاستعمار في هذا المجال والتي تتلخص في تعدد المؤسسات واقتصارها على الجالية الأجنبية و على شريحة ضيقة من التونسيين . كان الهدف إذن نشر التعليم العمومي وتوحيده وجعله مواكبا للتطورات العلمية التي شهدتها البشرية. وقد عمد اصلاح نوفمبر 1958 الى التقليل من عدد الساعات حتى يضمن حق الدراسة لأكثر عدد ممكن من الأطفال. لقد كان ذلك المشروع شديد الطموح. (السليمان، 2015) إذ ركز مبادئ توحيد التعليم ونشره وتعصيره وسمح بتغيير وجه البلاد إلى الأفضل فكان بذلك اهم وسيلة من وسائل الارتقاء في السلم الاجتماعي وهو ما سمح للعديد من العائلات المتوسطة وحتى الفقيرة منها بتحقيق نقلة إلى الأفضل فبين 1956 و 1976 استأثرت المناطق الريفية بنسبة 76.6% من مجموع المدارس الابتدائية الجديدة التي ارتفع عددها من 889 مدرسة سنة 1958 إلى 2423 سنة 1978. (السليمان، 2015، صفحة 97)

يؤكد تاريخ تونس الاجتماعي على دور التعليم الإيجابي في الارتقاء بالمجتمع التونسي. في هذا السياق يشهد الباحث الهادي التيمومي للمدرسة الوطنية بمسار ناجح جدا غداة الاستقلال في 1956 إذ كانت لها "مساهمة فعالة في تزويد الدولة الوطنية الناشئة بالإطارات الكفوة وفي الاضطلاع بدور رائد في إرساء التحديث وفي الترقى الاجتماعي لأبناء الطبقات الاجتماعية المستضعفة " (التيمومي، تعليم الجهل في عصر العولمة و الإصلاح التربوي في تونس، 2016، صفحة 5) يتحدث الباحث محمد الأحول عن دور المدرسة في الجنوب التونسي من خلال تجربته الشخصية قائلا " فالمدرسة في شكلها وتنظيمها وما اقتضته من انتظام ونظام وما حملته من قيم ورؤى مثلت أداة أساسية في التحول بالمجموعة المحلية أي دوز وبالمجتمع التونسي عامة من بنية تقليدية منغلقة إلى بنية حديثة منفتحة". (الأحول، 2016، صفحة 141) حوصل الكتاب الأبيض إنجازات مدرسة الاستقلال بالقول " إن إصلاح 1958 قد حقق إرساء الهوية الوطنية ومقومات دولة الاستقلال كما أسهم في تكوين كفاءات تونسية ساهمت في بناء الدولة الحديثة وتعصير المجتمع" (وزارة التربية، 2016، صفحة 32) غير أن الدور الإيجابي الذي لعبته المدرسة في تاريخ تونس

لاحظنا منذ بداية انتشار الجائحة وجود اشكالا جديدة من الهدر مثل الهدر الذي يسببه نظام التدريس بالأفواج وهو منظم من قبل وزارة التربية أو الهدر الناتج عن فرض بعض النقابات حجرا صحيا لمدة معينة أو الناتج عن توقف تدريس الرياضة في أغلب المؤسسات التربوية توقيا من العدوى وتعيش المدرسة الإعدادية محمد محفوظ موضوع هذه الدراسة كل أنواع الهدر القديمة منها والجديدة كما ستبينه الجداول الإحصائية فيما بعد.

1.2. الحق في التعليم بين النصوص القانونية والواقع المتغير

ينص القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي عدد 80-2002 بتاريخ 23 جويلية 2002 في الباب الأول بعنوان " في رسالة التربية ووظائف المدرسة " في الفصل الأول على أن " التربية أولوية وطنية مطلقة والتعليم إجباري من سن السادسة الى سن السادسة عشرة وهو حق أساسي مضمون لكل التونسيين لا تمييز فيه على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي أو اللون أو الدين. وهو واجب يشترك في الاضطلاع به الافراد والمجموعه". كما يعتبر الفصل الثاني " التلميذ محور العملية التربوية". يعطي هذا النص لحق التعليم أهمية محورية وهو ما لا نجد له تعبيرا في واقع التعليم في تونس.

يؤكد دستور الجمهورية التونسية الذي نشر بالرائد الرسمي عدد 10 بتاريخ 4 فيفري 2014 ص 316 في باب الحقوق والحريات وتحديد في الفصل 39 على إلزامية التعليم إلى سن السادسة عشرة " تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحل و تسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين. كما تعمل على تأصيل الناشئة في هويتها العربية ودعمها وتعميم استخدامها والانفتاح على اللغات الأجنبية والحضارات الإنسانية ونشر ثقافة حقوق الإنسان".

يعتبر الدستور الجديد مرجعا أساسيا لمشروع الإصلاح التربوي الذي انطلق منذ 2015 وبقي معلقا لعدة سنوات إذ أكد ناجي جلول وزير التربية في تلك الفترة. في مفتتح وثيقة " المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2016-2020" الذي نشرته وزارة التربية في 2016 على استناد " التوجهات العامة لقطاع التربية خلال الخماسية المقبلة الى المبادئ الأساسية التي كرسها دستور تونس الجديد والتي تؤكد على تأمين الفرص المتكافئة لجميع المتعلمين و إلى المبادئ التي أكدتها المواثيق الدولية". خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في الفقرة الثانية من المادة 28.

رغم أنقاة النصوص القانونية وحرص الخطابات الرسمية على التأكيد على أهمية حق التعليم للجميع تقرر وزارة التربية في الكتاب الأبيض بأن " مدرسة الجمهورية غدت تشتغل بأسلوب نخوي يحقق النجاح للمتميزين والميسورين ولا يوفر فرصا حقيقية لبقية الفئات التي لا تقدر على التعامل مع المعارف النظرية المجردة مما جعل المدرسة تلفظ

المجموعة الوطنية سنويا على التلميذ الواحد في المرحلة الابتدائية حوالي 5 مرات في غضون العقدين الأخيرين حيث مر من 475 دينارا للتلميذ الواحد سنويا عام 1995 الى نحو 2400 دينارا عام 2015» (المرجع السابق ص 83) ورغم هذه الكلفة العالية بقي عدد المنقطعين مرتفعا والنتائج ضعيفة. (المرجع السابق ص 84). تعتبر كلفة التعليم باهظة بالنسبة الى دولة محدودة الموارد مثل تونس وكذلك لعموم شعبها الذي يشكو في الأغلب من الفقر والبطالة حتى أن بعض المفكرين لا يرون فائدة من مجانية التعليم في ظل هذه النتائج.¹

أكدت التقييمات العالمية ضعف مردودية المنظومة التربوية إذ أبرزت أن 41% من التلاميذ التونسيين قد رسبوا مرة واحدة على الأقل بينما لا يتعدى معدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 7% وبلغت نسبة الراسبين 22.8% من تلاميذ السابعة للسنة الدراسية 2011-2012 اما نسبة المنقطعين فقد بلغت 14.4% من جملة المتعلمين في نفس السنة. (الدرسي، 2016) لئن بلغت نسبة التمدرس للفئة العمرية 6-16 حدود 93.4% حسب الإحصاء المدرسي لوزارة التربية فقد بلغت نسب الرسوب والانقطاع 25.4%.

يعتبر التعليم الخاص فرصة ثانية لأبناء العائلات المحظوظة ويكرس مزيدا من اللامساواة بين مختلف فئات المجتمع إذ يضطر تلاميذ العائلات الفقيرة للعمل اثناء العطل لمجابهة تكاليف الدراسة أو حتى لمساعدة العائلة كما يضطر الراسبون منهم إلى الانقطاع وينخرطون في البحث عن مسالك التكوين أو العمل أو حتى الهجرة غير الشرعية وقد كشفت عدة دراسات عن العلاقة بين نسب الفشل والانقطاع المدرسي ونسب ارتفاع الانحراف. (عبيدة، 2018) ان المناطق الأكثر تضررا من الفشل المدرسي هي في الأغلب ذات المناطق المتضررة من اللاتكافؤ الاقتصادي والاجتماعي.

تتفاوت نسب الارتقاء بمختلف مراحل التعليم بين مناطق تونس وبن عروس واريانة ومنوبة ونازل وسوسة وفاقس أي مجمل الشريط الساحلي ومناطق القصرين والقيروان وسليانة وسيدي بوزيد أي تقريبا جل المناطق الداخلية وهو ما تؤكد نسبة الارتقاء في الابتدائي إذ تنحدر من 96.7% في تونس 02 الى 85.3% بالقصرين (المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي، ص 35) وبالتوازي تبلغ نسبة التلاميذ الجدد بالسنة الأولى والمتمتعين بسنة تحضيرية 96.8% من جملة التلاميذ بتونس 02 في حين لا تتجاوز 44.2% بالقصرين. (المرجع السابق، ص 30) يجتمع البؤس المدرسي والاجتماعي والخدمات في المناطق التونسية الداخلية إذ في حين تبلغ نسب التغطية بالماء الصالح للشرب في تونس 01 وتونس 02 والمنستير 100 بالمائة لا تتجاوز هذه النسبة 27.2% بالقصرين (المرجع السابق، ص 37) ولا زالت القصرين وسليانة وسيدي بوزيد تشكو من مشاكل في التنوير.

وفي توفير فرص الارتقاء الاجتماعي قد تراجع بسبب تبدل السياسات التربوية منذ سبعينات القرن الماضي وبقيت مسالة الرسوب والانقطاع المعضلة الأكبر التي تعاني منها المنظومة التربوية يقول التيمومي في هذا الإطار " لقد كانت نتائج قانون التعليم لعام 1958 إيجابية بدرجة كبيرة ومثل التعليم وسيلة هامة من وسائل الرقي الاجتماعي بالنسبة الى أبناء الشرائح الاجتماعية غير المسورة و ذلك بالرغم من ان نوعية التدريس ومستواه لم يكونا كما كان مؤملا كما أن التمدرس الكامل لم يتحقق عام 1968 نظرا إلى التزايد الديمغرافي السريع و كثرة الرسوب المدرسي". (التيمومي، تونس 1956-1987، 2006، صفحة 57).

لم يستطع 90 بالمائة من مجموع التلاميذ مواصلة دراستهم في العشرية الموالية للاستقلال فهجروا المدارس بعد تعليم بسيط بين سنة وتسع سنوات. ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها خاصة نقص الموارد يقول محمود المسعدي متحدثا عن اصلاح 1958 "قد اعترضتنا في ذلك عقبتان من أصعب العقبات إيجاد المدارس والأستاذ وإيجاد المال لتمويل ذلك." (المسعدي، 2011، صفحة 354)

تعتبر حاجة تونس للموارد المالية عاملا أساسيا في توجيه السياسات التربوية إذ ان تمويل البنك الدولي لمشاريع التعليم مشروطا وهو ما يجعل التوفيق بين حاجيات المجتمع لتعليم جيد وبين اكراهات الضغوط الخارجية امرا صعبا في حال دولة نامية. هذا إضافة الى اختلاف النخب الحاكمة حول اهداف المدرسة والمبادئ الأساسية المحركة لبرامج التعليم. في هذا السياق يقول الباحث السليمانى "ان الدارس لتاريخ المنظومة التربوية التونسية والمتابع لما كان يدور في المجالس النيابية اثناء مناقشة شؤون هذا القطاع الحيوي خلال العقود الثلاثة الماضية يلحظ طغيان الخطابات الشعبوية لمعظم النواب والتي غالبا ما تكون مركزة على قضايا الأصالة والتعريب والتربية الدينية يضاف إلى ذلك المتغيرات السياسية وعدم استقرار المنوال التنموي. كل ذلك كان له الأثر السلبي على قطاع التعليم وتحقيق المأمول." (السليمانى، 2015، صفحة 121) ضلت المضامين الشعبوية بعد 2011 مسيطرة على خطابات النخبة السياسية ممثلة في النواب واحتد ذلك خاصة اثناء مناقشة مشروع دستور 2014 وضلت مشاريع القوانين مركزة على ثنائيات الأصالة والتجديد أو التأصيل والانفتاح التي تعبر على ازمة ثقافية عميقة تعيشها النخب أو ما اتفق على تسميتها كذلك.

3. التعليم في تونس كلفة موجعة ونتائج مخيبة

بلغت ميزانية وزارة التربية 4525.231 مليون دينار سنة 2016 بزيادة جملية مقارنة بميزانية 2015 تقدر ب 526.324 مليون دينار وبلغت بذلك نسبة 18.2 بالمائة من الميزانية العامة للدولة و 5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. (وزارة التربية، 2016، صفحة 89) " لقد تضاعف ما تنفقه

¹ انظر كتابات بعض الوزراء السابقين مثل منصور معلى وحسين الديباسي.

المناخ المدرسي والأسري جلية في نتائج التلاميذ المتدنية كما تبدو أيضا في نسب الانقطاع عن الدراسة. بلغ عدد الراسبين في ختام السنة الدراسية 2018-2019 بالسنة السابعة 102 من جملة 299 تلميذا أي بنسبة 34.11%. أما بالسنة الثامنة فتبلغ هذه النسبة 20.5% وتبلغ بالنسبة لتلاميذ التاسعة 35%. وتتقارب هذه النسب مع نسب آخر السنة الدراسية 2017/2018 بالنسبة للسابعة والثامنة غير أنها ساءت بالنسبة إلى التاسعة إذ كانت لا تتجاوز 18.27%.

تبدو النتائج ضعيفة وهو ما يجعل من مدرسة محفوظ في ذيل الترتيب على مستوى مؤسسات مندوبية صفاقس 01. لعل مجمل هذه المعطيات مع ما صار متداولاً من نشر مندوبية التربية لنتائج المؤسسات وترتيبها هو ما يدفع بعديد العائلات إلى السعي لنقل أبنائها إلى مدارس أخرى ترتيبها أفضل. فخلال السنة الدراسية 2017/2018 بلغ عدد غير المتحقين والمنقطعين 71 تلميذا وهو ما يؤكد على أن المدرسة طاردة للتلاميذ.

نهتم في الفقرة التالية بالتلاميذ الذين انقطعوا عن الدراسة خلال السنة الدراسية 2018-2019 ويبلغ عددهم 29 تلميذ من مجموع 642 مسجلين بالمدرسة. عدنا إضافة إلى إحصائيات المؤسسة إلى ملفات التلاميذ كما استعنا بشهادات القيميين فيما يخص الوضعية العائلية لبعض التلاميذ للتحقق من دقة المعطيات المذكورة بالملف المدرسي. يعتمد البحث حول التلاميذ المنقطعين على متغيرات الجنس والمستوى التعليمي والرسوب والمدرسة الأصلية وعمل الأم والوضعية العائلية وأخيرا طلب شهادة مدرسية من قبل التلميذ المنقطع والذي يعني القطع نهائيا مع المدرسة العمومية.

جدول 1 جملة التلاميذ المنقطعين عن الدراسة من المدرسة الإعدادية محمد محفوظ خلال السنة الدراسية 2018-2019 موزعين حسب الجنس والمستوى التعليمي

المجموع	ذكور	إناث	
17	14	3	السابعة
4	2	2	الثامنة
8	2	6	التاسعة

المصدر: نتائج البحث الميداني 2021

تؤكد الأرقام الخاصة بالعينة ما تؤكد على مستوى وطني من أن نسبة الذكور المنقطعين أعلى من نسبة الإناث (65.5%) كما تؤكد ذلك عديد الدراسات الميدانية المهتمة بالانقطاع المدرسي بجهة صفاقس. (عبيدة، 2018)

ينتمي أغلب المنقطعين إلى السابعة أساسا ويفسر ذلك بصعوبة الاندماج في الإعدادي وعدم قدرة عدد هام من التلاميذ على استيعاب مجمل التغيرات الحاصلة أثناء ارتقائهم من الابتدائي إلى المدارس الإعدادية. كل التلاميذ قد انقطعوا

تبدو السياسات التنموية في تونس العامل الأهم المتسبب في الهدر المدرسي ولا يبدو التحليل المركز على العوامل البيداغوجية للظاهرة إلا محاولة لتجنب الخوض في السياسات التربوية الخاطئة المتسبب الأساسي في الهدر. " أن ما يميز النمط الاقتصادي التونسي افتقاده تنمية متوازنة ومستدامة بحيث انجر عنه تفاوت جهوي أنتج عددا من المشكلات والتحركات من بينها ما وقع خلال ثورة كانون الثاني/يناير 2011،" (بشير، 2018، صفحة 83)

ظهرت في تونس، نتيجة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي التربوية، خارطة مختلفة للمؤسسات التربوية. انها خارطة هرمية تفاضلية تبدأ بالمؤسسات التعليمية النموذجية في المدن الكبرى فمثيلاتها في باقي المدن ثم مجموعة واسعة من المؤسسات العمومية العادية والتي لا تمثل كلا متجانسا وأخيرا المؤسسات ذات الأولوية والتي تنتشر أساسا في ولايات القصرين وجندوبة وسيدي بوزيد والقيروان وأيضا المناطق الوعرة ببنزرت. ضلت السياسات التربوية تصنف المؤسسات إلى مجموعات مختلفة وتبتكر لها مسميات جديدة كما لو كان ذلك هو غاية الإصلاح غير «أن معالجة الإخفاق المدرسي أو محاولة التغلب عليه فعلا لا يتحقق عن طريق مقارنة مزيد من المسميات أو التصنيفات سواء عبر المؤسسات ذات الأولوية التربوية أو المدارس النموذجية والمدارس الإعدادية التقنية أو غيرها" (الشيباني، 2013، صفحة 141)

يشكو التعليم الخاص هو الآخر من ظواهر الفشل المدرسي البادية بوضوح في نتائج المناظرات الوطنية كما يشكل مشهدا غير متماثل القيمة والنجاحة. (المخطط الاستراتيجي، وزارة التربية، 2016، الصفحات 13-14)

1.3 ظاهرة الانقطاع المدرسي في المدرسة الإعدادية محمد محفوظ

تأسست المدرسة سنة 2000 قرب المعهد الثانوي 20 مارس وغير بعيد عن الحديقة العمومية اليتيمة في صفاقس. يعتبر الفضاء جيدا وقريبا من جل المرافق الحيوية وهو ما مثل عامل مهم في استقرار الإطار التربوي بها. حتمت الخارطة المدرسية أن تقبل المدرسة تلاميذ منحدرين من أحياء شعبية مصنفة صعبة ومثلت باستمرار الوجهة الأسهل لمن هم أقل حضا على المستويين الاجتماعي والدراسي فموقعها في مفترق طريقي المطار ومنزل شاكر جعلها قبلة تلاميذ الأحياء الشعبية الأقل حضا مثل حي "الغزانات ومنطقة الشيخ إبراهيم وحي الفيتنام" وغيرها.

انتقلت المدرسة في صيف 2018 إلى مقر جديد غير بعيد عن المقر الأول لكنه غير مناسب لحركة التلاميذ نظرا لضيق ساحته وعدم ملائمة ملعب الرياضة وهو ما تسبب في انقطاع مستمر لنشاط التربية البدنية. كما يفتقد المبنى إلى مكتبة ومخابر لغات. تتعدد حالات العنف بين التلاميذ بشكل ملاحظ كما أن فئة الأولياء الغالبة هي في المجمل عبئا على المؤسسة لا سندا لها إذ تتميز ردود أفعالهم بالتوتر والعنف. تبدو نتيجة

ندرجه في مسودة البحث غير ان ملفات التلاميذ لم تحتو على أي معطى حول المستوى التعليمي للوالدين فوضناه بمتغير عمل الام قصد وضع أساس علمي لفرضيات قد تتأكد ببحوث أخرى في المستقبل. ان كل المنقطعين باستثناء تلميذ واحد امهاتهم لا تعملن أي بنسبة 96.55%. تلمنا جدية العمل العلمي بالحد في قراءة المعطيات اذ لا يمكن القول ان عمل الام شرط للنجاح المدرسي لكن يمكن التأكيد على ان استقلاليتها المادية مهمة في التوازن النفسي للطفل وفي احساسه بالثقة وقد تكون لها نتائج إيجابية على المسار الدراسي للتلميذ.

2.3 مظاهر الهدر المدرسي في المدرسة الإعدادية محمد محفوظ بين سبتمبر 2020 وفيفري 2021 هل من تأثير لوباء كوفيد 19؟

لا حظنا في الفترة الممتدة بين مفتتح السنة الدراسية بتاريخ 15 سبتمبر 2020 ونهاية مجالس الأقسام للثلاثي الأول يوم 17 فيفري 2021 تنامي ظاهرة التغيب لدى التلاميذ وهو ما جعلنا نرجح فرضية استفحال ظاهرة الهدر المدرسي في هذا السياق المتميز بانتشار وباء كوفيد 19 الذي أثقل كاهل الأسر بأعباء جديدة خاصة مع استفحال الازمة الاقتصادية البادية في التضخم وغلاء الأسعار وضعف الخدمات الصحية في المرافق العمومية. وقد تأزم الوضع العام بالبلاد في ظل أزمة سياسية ميزتها التنافر والتجاذب بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب حول تحويل وزاري ظل معطلا. وتسببت كل هذه العوامل في شلل في دواليب الدولة وفي انتشار حالة من الإحباط والخوف من المستقبل لدى أغلب المواطنين بما فيهم الأطفال.

جدول 3 التلاميذ المتغيبين بين 15 سبتمبر 2020 و17 فيفري 2021

السابعة	الثامنة	التاسعة	
16	4	5	إناث
22	10	4	ذكور
38	14	9	المجموع

المصدر: نتائج البحث الميداني 2021

يبدو عدد المتغيبين كبيرا مقارنة بالعدد الجملي للتلاميذ البالغ 669 تلميذا كما نلاحظ أن أغلب المتغيبين هم من الذكور وهو ما ينسجم مع المعطيات الخاصة بالرسوب والانقطاع حيث تكون لهم الريادة في هذا المجال. ينتمي أغلب التلاميذ المتغيبين إلى السنوات السابعة وهو ما يعبر مرة أخرى عن الصعوبات التي تعترضهم مع تحولهم من التعليم الابتدائي إلى الاعدادي وهي صعوبات متنوعة تمس لغتة الدروس ومحتواها كما تمس النظام التأديبي وأيضا صعوبة التنقل في ضل أزمة النقل العمومي وتنوع المخاطر داخل المدرسة وخارجها نتيجة انتشار ظواهر العنف والإدمان وغيره.

تلقائيا كما انهم جميعا ودون استثناء من الراسبين كما يبينه الجدول التالي مما يؤكد الترابط بين الفشل المدرسي والانقطاع وبالتالي الهدر.

جدول 2 التلاميذ المنقطعين تلقائيا

المنقطعون تلقائيا	الراسبون من جملة المنقطعين	
11	11	إناث
18	18	ذكور
29	29	المجموع

المصدر: نتائج البحث الميداني 2021

يختلف هذا الواقع عن واقع المنقطعين في مناطق أخرى من البلاد والمرتبط بالناخ وبعد المؤسسة كما هو الحال في بعض مناطق جنوبة والكاف وسليانة حيث تمس الظاهرة حتى بعض التلاميذ المتميزين. نلاحظ من خلال قراءة المعطيات المتوفرة في ملفات التلاميذ أن النسبة الغالبة من هؤلاء تعيش ظروف عادية مع الوالدين وهو ما يدعو لمراجعة بعض الأفكار العامة من قبيل أن طلاق الوالدين يمثل سببا للانقطاع المدرسي. لا يبدو هذا المتغير دالا على الأقل في هذه العينة من التلاميذ وهي عينة ذات تمثيلية عالية باعتبار أنها تشمل كل المنقطعين دون استثناء.

فكرة عامة أخرى تنسبها نتائج البحث الميداني والتي ترى أن الانقطاع مرتبط بالمدرسة الابتدائية فهؤلاء التلاميذ قد وفدوا من 8 مدارس مختلفة تتمثل في الإسعاد والسرور وبومرة والشيخ إبراهيم والمراكشي وأبو القاسم الشابي ومركز الصغار ومركز القصاص وان كانت النسبة الغالبة من المنقطعين تنحدر من مدرستي السرور والإسعاد بنسبة 62.06% فذلك لأن هاتين المدرستين توجهان النسبة الأكبر من الناجحين، في السنة السادسة، إلى إعدادية محمد محفوظ.

لدراسة تأثير التعليم الابتدائي في نتائج التلاميذ الذين هم في مسار الانقطاع لابد من تحييد العوامل الأخرى وهو ما يتطلب بحثا من نوع اخر مع ضرورة الإشارة الى ان اغلب الدراسات تجمع على ان المدرسة تؤثر بشكل أوضح في التلاميذ المنحدرين من الاوساط الاقل حضا. طالب اغلب المنقطعين أي 23 من جملة 29 بشهادة مدرسية وهو ما يدل على قرار ترك المدرسة بصفة نهائية.

تتدخل متغيرات جديدة في تفسير الهدر المدرسي مثل المستوى التعليمي للام وعملها وربما صار هذا المتغير ذا دلالة أكثر من دلالة طلاق الوالدين من عدمه. تشهد تونس تغيرات اجتماعية وثقافية كبرى لابد من اخذها في الاعتبار في دراسة الظواهر التربوية. اذ لاحظنا طيلة سنوات التدريس ان اغلب المتميزين تتابعهم أمهات ذوات مستوى تعليمي جيد كما تابعنا في البحوث الأجنبية الأهمية المتنامية لهذا المتغير وهو ما جعلنا

التسبب وعدم احترام الوقت وغيره. يصعب القبول بهذا التوجه في التحليل باعتباره يخلط بين المؤشرات و الأسباب كما أنه يميل إلى التبسيط في دراسة الظاهرة ولا يأخذ في الاعتبار خاصية التعقيد التي تميزها. يساعد المنهج الدوركامي على تجاوز التحليل المتداول فالفشل المدرسي ظاهرة تتجاوز في تواترها الفرد لذلك من المفيد إخضاعها للملاحظة والافتراض والتثبت ومحاولة البحث عن جملة الأسباب. رغم تطور العلوم الاجتماعية وتجاوزها للمدرسة الوضعية فإن استسهال التفسير ورد مجمل الظواهر للعوامل النفسية لا يبدو مجدياً وتبرره في الأغلب الرغبة في إخفاء دور العوامل السياسية في مختلف ظواهر الهدر المدرسي. (الامين، 2019)

ان التركيز المفرط على العوامل الفردية يجعل التلميذ في مواجهة مصيره منفرداً كما يجعل المؤسسة في قفص الاتهام ويجعل السلط في حل من كل إصلاح جذري. ينمو هذا التوجه باستمرار في المجتمعات الليبرالية والنيوليبرالية حيث تخضع المعرفة لمعايير الربح والخسارة. تعتمد الدولة في هذه المجتمعات الى الاستقالة من الخدمات العامة كالتعليم والصحة. يبدو هذا التوجه غالباً في اغلب الدول العربية مثل لبنان والدول الخليجية.

إن نقد المماثلة بين المؤسسة التربوية والمؤسسة الاقتصادية ينبه إلى خصوصية الأولى باعتبار أن نتائج الفعل فيها عادة ما تكون بعيدة أو آجلة كما ان إرساء قوانين المنافسة في المجال التربوي قد تكون له نتائج سلبية وليس بالضرورة تحفيزية. إن تحسين أداء المؤسسة يمر بدراسة خصوصياتها والقيام بعدة إصلاحات تشمل مختلف الأبعاد التنظيمية والبيداغوجية والاقتصادية وأيضاً النفسية والاجتماعية. يتحدث بعض المفكرين عن القيمة المضافة في المؤسسة التربوية (Mazalto, 2002) والتي تنتج عن تكاتف الجهود بهدف النجاح وتخطي الصعاب. تؤكد وزارة التربية على ضرورة عمل المدرسة على تنمية مواردها الذاتية عن طريق مساهمة الأولياء وغيرهم. (الكتاب الأبيض، وزارة التربية، 2016، الصفحات 166-90) تطرح مسألة قبول المؤسسات التربوية للمساعدات إشكالات عديدة امام مبدأ المحافظة على حياد المؤسسة العمومية ومراقبة الأطراف النقابية خاصة منها نقابة التعليم الثانوي الراضية لكل تدخل من خارج وزارة التربية وهو ما يضع الإدارة في المدرسة امام إحراج جدي مع إكليات التأويل المختلفة لكل تدخل خارجي مع العلم أن وضع المدير في مؤسسات التعليم الثانوي هش وإمكانية عزله مطروحة أمام أي اجتهاد خاطئ أو أي ضغط نقابي ضده. وتبقى مسألة دعم الأولياء للمؤسسة هي السبيل الأكثر ضماناً غير أن ذلك في حالة المدرسة الإعدادية موضوع الدرس غير متاح لاعتبارين اثنين. أولاً ينتمي أغلب الأولياء الى الفئات الضعيفة والمتوسطة فهم يشكون من صعوبات مالية إضافة إلى أن الوضع الوبائي قد أفقد العديد منهم مواطن شغلهم وألحقهم بصفوف العاطلين. ثانياً ترفض الفئة الميسورة من

جدول 4 التلاميذ المنقطعون خلال الفترة الممتدة بين 15 سبتمبر 2020 و17 فيفري 2021

إناث	السابعة	الثامنة	التاسعة
2	0	1	1
3	1	1	1
5	1	2	2

المصدر: نتائج البحث الميداني 2021

نقصد بالمنقطعين التلاميذ الذين تقدموا إلى إدارة المدرسة بطلب شهادة مدرسية تثبت انقطاعهم وتحدد مستواهم الدراسي وينجر عن ذلك شطبهم من قائمة التلاميذ المسجلين ونلاحظ أن عدد المنقطعين فعلياً لا يعبر عن ظاهرة الهدر المدرسي إذ عادة ما يلتحق المتغيبون تغيباً طويلاً يفوق الشهر بصفوف المنقطعين. ويبين الجدول أن أغلب المنقطعين هم من الذكور كما أن أغلبهم من مستوى السابعة أساسياً.

جدول 5 توزيع التلاميذ غير المرتبين حسب الجنس والمستوى التعليمي

المجموع	ذكور	إناث	السابعة
46	25	21	21
21	12	9	10
10	4	6	77
77	41	36	

المصدر: نتائج البحث الميداني 2021

يسمح الجدول عدد 5 برصد ظاهرة أخرى تتمثل في عدم إجراء الامتحان والاستظهار بما يثبت شرعية الغياب وهو ما يعني عدم ترتيب التلميذ المعني ونلاحظ أن هذه الظاهرة قد استفحلت جراء انتشار الوباء وهو ما قد يؤثر سلباً على نسب النجاح في آخر السنة إذا لم تعتمد الوزارة إلى إجراءات استثنائية من قبيل النزول بالمعدل المطلوب للنجاح إلى ما دون العشرة كما حصل في السنة الدراسية 2019-2020. تعمل مثل هذه الإجراءات على ترقية النتائج قصد التخفيف من غضب الأولياء وإيهام الرأي العام بأن الحكومة قادرة على إدارة الأزمة أما في الواقع فإن ذلك يحجب درجة مفرجة من الهدر المتمثلة لا فقط في ارتفاع نسب الرسوب والانقطاع بل أيضاً في دفع التلاميذ الى صفوف أعلى من قدراتهم عبر الإسعاف العمري والإسعاف الاستثنائي مما يربك مجمل العملية التربوية ويجعل هؤلاء التلاميذ يعيشون حالة من الفشل المقنع.

4. محاولة في تحليل الظاهرة من خلال مدارس العلوم الإنسانية

4.1 هل يعود الفشل المدرسي الى خصائص ذاتية؟

تميل بعض مدارس علم النفس الى رد الفشل الى عوامل خاصة بالتلميذ فتفسر ضعف التحصيل العلمي بمحدودية القدرات كعدم القدرة على التركيز او كثرة النسيان كما تعتمد اتجاهات أخرى الى رد الظاهرة الى اسباب أخلاقية مثل

3.4 الهدر المدرسي تداخل ظواهر متعددة ونتيجة اختيارات سياسية غير منصفة

يرتبط الهدر المدرسي بصفة عامة بجملته من الخصائص تتعلق بالتلميذ المهذب بالرسوب أو التسرب نذكر منها خاصة اللامبالاة بالدرس وبالنظام نسيان أو تناسي الأدوات المدرسية واستفزاز الإطار التربوي أو ما قد يفهم من خلال ذلك وعدم تقدير العقوبة إضافة إلى مظهر يدل في الغالب على حالة من التمرد على كل ما يراه سلطة كما يستخف في الغالب بقيمة تقدير كبار السن وقد يستطيع في المقابل ربط علاقات أكثر إيجابية مع من هم أصغر سنا من إطارات المؤسسة والعاملين بها. تتعارض الصورة الغالبة لهؤلاء مع الصورة النمطية للتلميذ الهادئ المنظم والطبع وهي الصورة المحبذة لدى أغلب المربين إذ تسمح بممارسة سلطة " مطلقة " على التلميذ بعيدا عن ضوضاء التمرد والتشكيك في المعرفة وفي كل القيم المثمنة في المجتمع. إنها حالة من الرفض والتمرد والاستهتار والاحتقار واللامبالاة هي التي تميز غالبا جزء هام من هؤلاء التلاميذ موضوع الهدر المدرسي. فئة أخرى من هؤلاء تبدو في طبيعة عما يدور في المؤسسة غارقة في صمت وسلبيته قابلة لتأويلات مختلفة وحالة هذه النوعية قد تنتهي بمأساة كحالات الانتحار أو الهروب من المنزل أو غيره. يستطيع المربون في أغلب الأحيان التكهن بمن سيرسب وبمن هو في طريق الانقطاع بعد عدة أسابيع من انطلاق السنة الدراسية غير أن غياب أي هيكل جدي مهتم بمسألة التوقي من التسرب أو بإعادة إدماج التلاميذ المعنيين لا يعطي لهذه المقدرة أي قيمة خاصة مع تعطل عمل خلايا الانصات بسبب تجاذبات بين مختلف أسلاك التربية.

ماهي ملامح الأسر الأكثر تضررا من هذه الظواهر؟ إجمالا تتفق الدراسات على أنها الأسر الفقيرة كثيرة العدد والتي تعاني من بطالة الأب وضعف تكوين الوالدين وهو ما تعبر عنه الأدبيات الأجنبية بالفئات الأقل حضا على مستوى الرأسمال المادي والرمزي. تجدر الإشارة هنا إلى أن الاستثناءات قائمة إذ توجد بعض العائلات الفقيرة وكثيرة العدد وبفضل مناخ تضامني أو أي عوامل إيجابية أخرى تستطيع ضمان مسار دراسي ناجح لأطفالها كما يوجد من الأولياء من هو أمي ومع ذلك يحرص على نجاح أبنائه غير أن هذه الاستثناءات لا تتواتر إلا في ظل سياسة اقتصادية وتربوية تدعم هذه الفئات خاصة وأن كلفة التعليم على العائلة صارت جد مرتفعة وتعتبر الحكومات بذلك «هي المسؤولة على الهدر المادي والمعنوي الذي يلحق بالتلميذ». (موسى، 2016، صفحة 138) في علاقة بالفقرة السابقة فإن الجهات الأكثر تضررا من الهدر المدرسي هي الجهات المهمشة والفقيرة والتي تستوعب الفئات الأقل حضا وفي تونس هي الأحياء الشعبية والأرياف وبصفة عامة هي المناطق الداخلية والجبلية التي ظلت تفتقر إلى بنية أساسية جيدة وشبكة طرقات إضافة إلى الخدمات الأساسية من تنوير وماء صالح للشرب. (وزارة التربية، 2016، صفحة 5)

الأولياء دعم مؤسسة مصنفة فاشلة وأكثر من ذلك تحملها وزر ضعف نتائج أبنائها.

2.4 المدرسة وإعادة إنتاج الفشل المدرسي

يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1789 في فصله السادس حق الإنسان في الارتقاء في السلم الاجتماعي حسب قدراته دون أي نوع من أنواع التمييز. وفي فرنسا سعت مدرسة الجمهورية إلى ترسيخ مبدأ ديمقراطية التعليم. وعمل وزير التربية الفرنسي جيل فيري على توحيد التعليم ونشره وفصله عن الدين وحققت هذه السياسة عديد المكاسب أهمها نشر مبادئ الجمهورية. غير أن ذلك التوجه صار محل نقد وتحليل من قبل عديد الباحثين إذ أن وحدة البرامج والطرق أمام تنوع واختلاف الوافدين على المدرسة صارت تمثل امتيازا لفئة دون أخرى مقابل حدة مظاهر اللامساواة على مستوى النتائج بين أطفال مختلف الفئات الاجتماعية وهو ما حاولت مدرسة إعادة الإنتاج في فرنسا إبرازه باستعمال مفاهيم مثل الرأسمال الرمزي وإعادة الإنتاج. إن ما تمنحه العائلات المرفهة لأبنائها من ثقافة وطرق تصرف هي بمثابة رأسمال مفيد للنجاح وللتوجه للشعب النبيلة وهو ما يجعلها تحافظ على امتيازاتها في المجتمع. يمتلك أطفال العائلات غير المحظوظة اجتماعيا زادا لغويا وثقافة غير مثمثة في المدرسة وهو ما يعيق تحصيلهم. إن الفشل المدرسي حسب مدرسة إعادة الإنتاج هو فشل المؤسسة لأنها غير قادرة على تثمين مختلف الثقافات الوافدة. ويعتبر بيار بورديو وباسرون من رواد الناقدين للمدرسة ولأدائها التقليدي.

لا شك في أن دراسات بورديو مهمة لفهم أسباب الفشل المدرسي وللقوف على دور المدرسة في إعادة إنتاج موازين القوى في المجتمع غير أن تنزيلها على المدرسة التونسية يتطلب بعض الحذر المنهجي. في هذا السياق يفرق الباحث في علم اجتماع التربية شكري المامني بين بعدين لمفهوم إعادة الإنتاج " أولهما يتعلق بإعادة إنتاج الفروقات الاجتماعية المادية والثقافية أي إعادة إنتاج التدرج الاجتماعي وبين إعادة إنتاج النموذج الثقافي التقليدي العائلي البطريقي فتمت اختلاف بين الأمرين ويعود هذا الاختلاف إلى خصوصية المراحل التي شهدتها المجتمع التونسي وخصوصية دور الدولة في تحديث المجتمع وذلك بارتباط الدولة بتاريخ نخب إصلاحية وتعبيرها عن ثقافة الشرائح المهيمنة في المجتمع التونسي» (المامني، 1993، صفحة 41)

في حالة المدرسة المعنية بالدراسة فإن إعادة الإنتاج بينة إذ يصعب على المدرسة الارتقاء بمن هم أقل حضا لأسباب عديدة منها ضعف مواردها وصعوبة إدماج العدد الكبير من التلاميذ الموصوفين بالفاشلين وهو ما يدفع مرة أخرى إلى مسائلته لاختيارات السياسة الغير داعمة للتعليم العمومي وهو ما يبدو جليا في إعادة إنتاج الفشل المدرسي في وضعية مدرسة محمد محفوظ.

على مستوى أوسع يحول الفشل المدرسي دون نشر قيم المواطنة والتضامن الجماعي مما يساهم في ارتفاع نسب الأمية والجريمة وهو ما يعطل نمو المجتمع ويكرس حالة من العطالة الذهنية والتخلف على جميع المستويات. تخسر الدولة بسبب الرسوب 315.354 م د أي نسبة 7.8% من ميزانية التربية أما الانقطاع فيسبب خسارة تقدر بحوالي 1159 م د أي 28.8% من ميزانية وزارة التربية إجمالاً يكلف الهدر ضياع 1474 م د يعني نسبة 36.7% من ميزانية التربية وهو ما يمثل تزييفاً خاصة بالنسبة لدولة نامية كتونس. (الندوة الوطنية لدراسة مخرجات الحوار الوطني، وزارة التربية، 2015، صفحة 37) ملاحظة جديرة بالذكر في سياق تحليل نتائج الهدر المدرسي على التلاميذ والمؤسسات التربوية إذ أدلى عديد المشتغلين في المدرسة الإعدادية محمد محفوظ بشهادة مفادها أن التلاميذ الذين يعانون من الفشل المدرسي يمثلون عبئاً على الإطار بسبب سوء سلوكهم وكثرة تأخرهم وغيابهم حتى أن الإطار يكرس أغلب جهده للمحافظة على حد أدنى من النظام عوض العمل على الارتقاء بمستوى التلاميذ المعرفي كما أكدوا أن عديد المنقطعين يعودون لقضاء أغلب أوقاتهم في محيط المدرسة مهددين بذلك سلامة التلاميذ الجدد من خلال ابتزازهم وجرهم إلى الانحراف. يبدو الهدر في هذه الحالة أشمل وأشد تعقيداً من ظواهر الإخفاق والانقطاع كما أنه يستنزف وقت مختلف الفاعلين و جهدهم. نتساءل في الختام كيف مؤسسات تحركها مثل هذه السياسات الهزيلة العاجزة أمام ظواهر "متوقعة" أن تكون لها القدرة على مواجهة مستجدات مثل الكوارث الطبيعية من فيضانات وغيرها أو أوبئة مثل وباء كورونا؟

6- خاتمة

تعد ظاهرة الهدر المدرسي قديمة في تونس ومثلت باستمرار معضلة تعوق كل تطور مأمول بسبب غياب إصلاح جذري للمنظومة التربوية. تستنزف الظاهرة في مختلف تجلياتها من تأخير وتغييب ورسوب وانقطاع وطردهم الجهد والوقت والثروة كما تهدد رسالة المدرسة في توحيد المجتمع ونشر المبادئ الإنسانية وترسيخها. ورغم صعوبة إثبات استفحال ظاهرة الهدر بسبب وباء كوفيد 19 فإن بعض المعطيات الأولية المعتمدة على نتائج الفترة التقييمية الأولى إضافة إلى الملاحظة عن طريق المعيشة ترجح فرضية تفاقم صعوبات المؤسسة التربوية وعدم قدرتها على الإحاطة بالتعلمين ومساعدتهم على تخطي صعوبات جديدة فرضها الوضع الصحي العالمي وهو ما جعل ظاهرة التغييب تتفاقم مثل حالة المدرسة موضوع الدراسة.

يمر تطويق الظاهرة عبر دراسة علمية مفتوحة على كل الاختصاصات قصد تفادي السقوط في إصلاحات مكلفة ومربكة تؤزم الوضع أكثر مما تعالجه كما حصل في تونس

إضافة إلى هذه الخارطة التي باتت معروفة لا بد من الإشارة إلى أن بعض التلاميذ المنتمين إلى فئات أخرى يعانون أيضاً من الرسوب والانقطاع غير أن عائلاتهم قادرة على تمتيعهم بفرص أخرى في التعليم الخاص داخل البلاد وخارجها وأيضاً عن طريق الدروس الخصوصية.

تتفق أغلب الدراسات على أن الفقر وغياب المرافق الضرورية والحاجيات الأساسية تنتج في الأغلب مناخاً مشحوناً لا يشجع على الدراسة كما أن تخلي الوالدين أو أحدهما بسبب الطلاق أو السفر أو غيره لا يمكن أن يكون عاملاً مناسباً للنجاح. تضيف الدراسات الحديثة متغير المستوى التعليمي للوالدين وخاصة للام إذ لتدني مستواها التعليمي نتائج سلبية على المسار الدراسي للأطفال. تنضاف إلى العوامل الأخرى عوامل موضوعية خاصة بمكونات الفضاء الخارجي الذي يقيم فيه التلميذ فكلما غابت المرافق من دور شباب ومكتبات وملاعب ومساح وغيره كلما استفحلت ظاهرة الفشل المدرسي. أما خصائص المناخ المدرسي فهي مؤثرة أكثر في الأطفال الأقل حياءً. فكلما كانت المؤسسة ضعيفة كلما تضرر التلاميذ الحاصلون على نتائج متوسطة أو أقل.

إن سوء إدارة المؤسسات التربوية وعدم استقرار الإطار إضافة إلى عدم ملائمة الفضاءات المخصصة للتعليم تمثل عوامل مساهمة في انتشار الظاهرة لدى التلاميذ الأكثر هشاشة ففي حالة المدرسة الإعدادية محمد محفوظ إضافة إلى عدم الاستقرار الناتج عن نقل مقر المدرسة فإن تداول عديد المديرين على المؤسسة بين 2018 و2019 أنتج حالة من الفوضى في عمل الإدارة مما ساهم في توفير مناخاً مشجعاً على التسبب.

في نهاية هذا العرض لأبرز الأسباب المحركة لظاهرة الهدر المدرسي لا بد من التأكيد على أن السياسات التربوية هي السبب الأهم للفشل المدرسي فالتذبذب في البرامج والمناهج وكثرة المواد والامتحانات إضافة إلى الانتداب العشوائي كلها عوامل معطلة للنجاح ومنفرة من المدرسة.

5- أهم نتائج الفشل المدرسي على الفرد والمجتمع

يعني الهدر الخسارة والضياع وقد تكون الخسارة مادية أو معنوية أو الاثنين معاً وهو الحال حين يتعلق الأمر بالرسوب أي ضياع الجهد والوقت والمال دون بلوغ الهدف. أما في حال الانقطاع فالخسارة أكبر مع فقدان الأمل في التدارك وبلوغ الغاية ولو ببعض التأخير. بالنسبة إلى الفرد يعمق الفشل الإحساس بالإحباط ويفقد الطفل الثقة والأمل والقدرة على الفعل والتغيير ولو لمدة محدودة. في حالة استمرار مختلف هذه المشاعر السلبية تكون النتائج أكثر حدة من قبيل الانحراف بأنواعه والذي قد يصل إلى الانتحار. تربط عديد الدراسات بين العنف بأنواعه في الوسط المدرسي والفشل. (عبدة، 2017).

9. ساري حنفي. (خريف 2017). معرفة منتجة لكن غير منتجة. إضافات. العدد 40، الصفحات 4-14.
10. ساري حنفي. (2019). السوسيولوجيا الكونية نحو اتجاهات جديدة. إضافات. العدد 46، الصفحات 7-24.
11. شفيق الجندي. (نوفمبر 2015). نظامنا التربوي و الحياة المدرسية إعادة اكتشاف النار أم كسر الهوة بين الواقع و الشعار. افاق تربوية العدد الثالث، الصفحات ص 8-31.
12. شكري المامني. (1993). سوسيولوجيا الإصلاح التربوي في نظام التعليم الأساسي. دراسة حول ردود فعل الأولياء و تمثلاتهم. شهادة الدراسات المعمّقة. تونس: كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية.
13. عبد الوهاب محجوب. (2011). العنف في المدرسة. قرطاج: بيت الحكمة.
14. عدنان الأمين. (شتاء 2019). البحث في صندوق البحث التربوي من خارج الصندوق. إضافات. العدد 45، الصفحات 4-18.
15. علي موسى. (2016). المؤسسة التعليمية التونسية و الهدر المدرسي. في نقد المدرسة التونسية من خلال تجارب ميدانية. منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص تونس، الصفحات 137-148.
16. محرز الدريسي. (2016). قراءة مجهرية في الفشل المدرسي. افاق تربوية. العدد الرابع، الصفحات 101-124.
17. محمد الأحول. (نوفمبر 2016). حدث و تحديث. افاق تربوية. العدد الرابع، الصفحات 139-153.
18. محمد مزالي. (افريل 1984). وجهات نظر. الشركة التونسية للتوزيع.
19. محمود المسعدي. (2011). الأعمال الكاملة. دار الجنوب للنشر.
20. مصباح الشيباني. (2013). تكافؤ الفرص في التعليم في ظل العولمة دراسة سوسيولوجية توثيقية في التجربة التونسية. الثورة و المسألة التربوية اشكاليات و بدائل أعمال منتدى الفارابي للدراسات و البدائل 10-11-12 ماي 2013، الصفحات 121-142.
21. ملف. (مارس 2017). أوضاع التربية و التعليم في المغرب العربي. المستقبل العربي السنة 39 العدد 457.
22. وزارة التربية. (2015). الندوة الوطنية لدراسة مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية. لجنة الهدر و التسرب و الانقطاع المدرسي. تونس.
23. وزارة التربية. (2016). الكتاب الأبيض مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس. تونس.
24. وزارة التربية. (2016). المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2016-2020. تونس: اللجنة القطاعية لإعداد المخطط الاستراتيجي التربوي.

قائمة المراجع الأجنبية Bibliographie

1. Bourdieu, P. (1998). Contre feux. Editions raisons d'agir.
2. Bourdieu, P. & Passeron, J.-C. (1964). Les héritiers. Paris: Ed de Minuit.
3. Données mondiales de l'éducation. (2010-2011). 7 ème édition.
4. Maalla, M. (2012). La révolution et après. Tunis: Sud Edutions.
5. Mazalto, M. (2002). Une école pour réussir : L'effet établissement. Paris: L'Harmattan.
6. Morin, E. (1981). Peut - on concevoir une science de l'autonomie. Cahiers internationaux de sociologie. Volume LXXI. Presses Universitaires de France.
7. Morin, E. (1999). La tête bien faite. Repenser la réforme : réformer la pensée. Seuil.
8. Rapport. (mai 2017). L'Observatoire Social Tunisien.
9. Rapport. (2016-2017). Le Rapport annuel des manifestations sociales collectives. Observatoire Social Tunisien.

منذ 2015. إذ لا يبدو ما قدمته "الندوة الوطنية لدراسة مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية. لجنة الهدر والتسرب والانقطاع المدرسي، 2015" كافيا لفهم الظاهرة ومعالجتها إذ بقي الطرح مجردا ولم يقدم مشروعا متكاملًا قابلا للإنجاز. يقول الجندي في هذا الإطار بقيت مشاريع الإصلاح مصدر إهدار كبير في الموارد المادية والبشرية لإقامة ندوات لتشخيص المشخص واقترح ما اقترح مرارا في ندوات سابقة والتوصية بما أوصى به آلاف المرات وتشكيل لجان عمل للعمل على ما هو معمول وإعادة اكتشاف النار» (الجندي، 2015، صفحة 27) وهو ما يصور درجة فساد النخبة المتحكمة في المسألة التربوية في تونس.

يتطلب معالجة الظاهرة تظافر العلم والإرادة (حنفي، 2017) في إطار رؤية شاملة للمسألة التربوية بعيدا عن المعالجة الجزئية التي يدافع عنها بعض وزراء التربية.¹ لا بد من الإشارة في ختام هذا العرض الى ضرورة الاستفادة من الدرس الذي قدمه الوفاء للعالم والمتمثل في البحث والاستعداد للتعامل مع المفاجآت المعيقة للتعليم الحضورى مثل الكوارث الطبيعية والأوبئة.

تضارب في المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح

- المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1. المنجي السليمانى. (2015). الفاعلون السياسيون و تحديث التعليم في تونس 1956-1994. تونس: دار افاق برسكيكليف للنشر.
2. الهادي التيمومي. (2006). تونس 1956-1987. تونس: دار محمد علي للنشر.
3. الهادي التيمومي. (2016). تعليم الجهل في عصر العولمة و إصلاح التربوي في تونس. دار محمد علي للنشر.
4. بسام عبيدة. (2017). العنف و محاولات انتحار الأطفال في الوسط المدرسي في الانتحار في الوسط المدرسي. تحت إشراف شكري المامني، 71-70. دار محمد علي للنشر.
5. بسام عبيدة. (2018). مسارات التسرب المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية بصفاقس في الانقطاع المدرسي في المجتمعات تجارب و مقاربات. اشغال الملتقى الدولي تونس 6-7 ديسمبر 2017. تونس: مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية. الصفحات 125-142.
6. بلقاسم بن سالم. (1989). من إشكاليات الهدر في نظامنا التربوي. النجاح والإخفاق في مراحل الدراسة و قانع الملتقى القومي المنعقد بتونس أيام 14-15-16 افريل سنة 1986 منشورات المعهد القومي لعلوم التربية.
7. رياض بشير. (فبراير 2018). التفاوت التنموي في تونس قبل الثورة و بعدها. المستقبل العربي. العدد 468، الصفحات 77-95.
8. ساري حنفي. (ربيع - صيف 2014). الأخطاء الشائعة في كتابة مقالات البحث الاجتماعي. إضافات العددان 26-27، الصفحات 6-11.

¹ انظر جلسة مجلس نواب الشعب بتاريخ 20 جويلية 2018 حول النتائج المدرسية وخاصة تصريح حاتم بن سالم وزير التربية السابق حول الإصلاح التربوي.

- 10.Rapport. (février 2018). L'Observatoire Social Tunisien.
 - 11.Rapport. (mars 2017). L'Observatoire Social Tunisien.
 - 12.Sraieb, N. (1974). Colonisation, décolonisation et enseignement. Tunis: Publications de l'institut national des sciences de l'éducation.
 - 13.UNESCO. (2010-2011). Données mondiales de l'éducation. 7 ème édition.
 - 14.UNICEF. (octobre 2014). Rapport National Sur les enfants non scolarisés . Tunisie.
-

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

سميرة الزعيبي (2022)، الهدر المدرسي في تونس قبل انتشار وباء كوفيد 19 وبعده المدرسة الإعدادية محمد محفوظ بصفاقس نموذجاً، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 136-146